

Distr.: General
3 December 2007
Arabic
Original: English



تقرير الأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في قبرص

أولا - مقدمة

- ١ - يغطي هذا التقرير المتعلق بعملية الأمم المتحدة في قبرص التطورات الحاصلة في الفترة من ٢٦ أيار/مايو إلى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، ويستكمل سجل الأنشطة التي أنجزتها قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص عملا بقرار مجلس الأمن ١٨٦ (١٩٦٤) وقرارات المجلس اللاحقة، وآخرها القرار ١٧٥٨ (٢٠٠٧).
- ٢ - وفي ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، بلغ قوام العنصر العسكري ٨٥٦ فردا من جميع الرتب، وقوام عنصر الشرطة ٦٦ فردا (انظر المرفق).

ثانيا - تطورات بعثة المساعي الحميدة وغيرها من التطورات

- ٣ - واصل ممثلي الخاص، منذ صدور تقريره السابق، بذل جهوده الرامية إلى تيسير تنفيذ اتفاق ٨ تموز/يوليه (انظر S/2006/572) من خلال إجراء مناقشات مع الزعيمين وممثليهما. وتحقيقا لذلك الغرض، اجتمعت اللجنة التنسيقية، المكونة من مستشاري الزعيمين ومن ممثلي الخاص، ست مرات أخرى خلال فصل الصيف، كما عقد ممثلي الخاص العديد من الاجتماعات الثنائية مع كل جانب على حدة. وكان الهدف من هذه الاجتماعات الاتفاق على أساليب تنفيذ الاتفاق المبرم بين الزعيمين، تمشيا مع التوضيحات الإجرائية التي وضعت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ ووافق عليها أيضا الزعيمان. وفي ٥ تموز/يوليه، طلب الزعيم القبرصي اليوناني، تاسوس بابادوبولوس، عقد اجتماع مع الزعيم القبرصي التركي، محمد علي طلعت، أسوة بالموقف الثابت للزعيم القبرصي التركي الداعي إلى وجوب اجتماع الزعيمين بشكل مباشر.



٤ - وبمناسبة حلول ذكرى اتفاق ٨ تموز/يوليه، قمت ببحثٍ كلا الزعيمين على إبداء ما يلزم من بُعد نظر وشجاعة سياسية في سبيل الانتقال من مرحلة الأحداث بشأن الإجراءات إلى مرحلة الانخراط الحقيقي في المسائل الجوهرية. وأعدت تأكيد الرسالة نفسها للسيد طلعت في مكالمة هاتفية في ١٣ تموز/يوليه، وللسيد بابادوبولوس في رسالة مؤرخة ٨ آب/أغسطس. وعقد الزعيمان بعدئذ اجتماعاً بحضور ممثلي الخاص في ٥ أيلول/سبتمبر. ورغم أن موقف الطرفين لم يخرج على ما يبدو عن حدود إطار ٨ تموز/يوليه المتفق عليه، لم يتوصل إلى أي اتفاق بشأن بدء العملية.

٥ - واجتمعت مع الزعيمين في نيويورك - مع السيد بابادوبولوس في ٢٣ أيلول/سبتمبر ومع السيد طلعت في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر. وفي معرض الإعراب عما يساورني من قلق إزاء عدم إحراز أي تقدم، قمت ببحثٍ كلا الطرفين على المضى قدماً بتنفيذ العملية. وقدم لي السيد بابادوبولوس عدداً من المقترحات المتعلقة بعملية ٨ تموز/يوليه وبتدابير بناء الثقة. واقترح أيضاً إنشاء هيئة مشاورة مكونة من المجتمع المدني لدعم عملية التفاوض. وقدم السيد طلعت طائفة من المقترحات (انظر A/62/499-S/2007/625) بشأن تدابير بناء الثقة، من بينها إنشاء لجنة للمصالحة. وطلب السيد طلعت أيضاً فك العزلة عن القبارصة الأتراك، مشيراً إلى لزوم فتح معبر شارع ليدرا دون شروط مسبقة. وفي منتصف شهر تشرين الأول/أكتوبر، قدم إلي السيد بابادوبولوس مقترحا منقحاً. ومنذ ذلك الحين، ظلت الاختلافات الرئيسية بين الطرفين تدور حول المسائل المتعلقة بالتحضير للمفاوضات، وضرورة وضع جدول زمني.

٦ - وفي ٢٢ أيلول/سبتمبر، اجتمعت بوزيرة خارجية اليونان، السيدة دورا باكويانيس، في نيويورك، وأعربت عن أملتي في مواصلة الحوار بين الجانبين. وأكدت الوزيرة مجدداً اعتقادها بأن السيد بابادوبولوس على استعداد لتنفيذ اتفاق ٨ تموز/يوليه.

٧ - وفي ٢٩ أيلول/سبتمبر، التقيت برئيس الوزراء التركي رجب طيب إردوغان، في نيويورك. وأعربت عن خيبة أملتي إزاء إخفاق اجتماع الزعيمين يوم ٥ أيلول/سبتمبر في إحراز أي تقدم. فوافقتي رئيس الوزراء الرأي. ثم أعاد تأكيد أهمية قيام مجلس الأمن بتأييد تقرير سلفي المؤرخ ٢٨ أيار/مايو ٢٠٠٤ (S/2004/437)، وقيام المجتمع الدولي بفك العزلة عن القبارصة الأتراك. وطلبت إلى رئيس الوزراء تقديم الدعم لتيسير فتح شارع ليدرا نظراً لما يكتسبه من أهمية رمزية. فوافق على أهمية المسألة.

٨ - وفي ضوء المقترحات المتنوعة التي قدمها الجانبان، عقدت ممثلي الخاص سلسلة من الاجتماعات مع الزعيمين ومع مساعديهما في سبيل معالجة شواغل كلا الجانبين، وشجع الطرفين على توخي المرونة في التعامل، ولا سيما فيما يتعلق بتدابير بناء الثقة. واقترح

الجانبان فتح مزيد من المنافذ عبر المنطقة العازلة، بما في ذلك شارع ليدرا؛ وسحب الأفراد العسكريين من المناطق الحساسة، ولا سيما في نيقوسيا؛ ووقف إجراء المناورات العسكرية على مقربة من المنطقة العازلة. بيد أنه على النقيض من هذه الإشارات الإيجابية، تواصل تبادل الاتهامات طوال الفترة المشمولة بالتقرير، مما يقوض الثقة بين الطائفتين.

٩ - وفي ١٨ أيلول/سبتمبر، أصدرت اللجنة الأوروبية تقريرها السنوي الأول للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ عن تنفيذ مجموعة معونات بمبلغ ٢٥٩ مليون يورو لصالح الطائفة القبرصية التركية. وتهدف المعونة إلى المساعدة على تقليص الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين الطائفتين، ومن ثم فهي تشكل جزءاً مهماً من الجهود التي يبذلها الاتحاد الأوروبي في سبيل فك عزلة القبارصة الأتراك. وخلص تقرير اللجنة إلى أن عملية التنفيذ واجهت تحديات، وعلى الأخص فيما يتعلق بأعمال تحسين ممتلكات القبارصة اليونانيين، وتدني القدرة الاستيعابية لإدارة القبرصية التركية، ونزوع كلا الطائفتين إلى إعاقه المشاريع لأسباب سياسية.

ثالثاً - عمليات قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص

ألف - منع تجدد القتال والحفاظ على الوضع العسكري القائم

١٠ - ظلت الحالة الأمنية في المنطقة العازلة مستقرة. وبلغ العدد الإجمالي للانتهاكات وغيرها من الحوادث المبلغ عنها خلال هذه الفترة ٣٦٥ حادثة. ويمثل هذه العدد انخفاضاً قدره ١٠٨ انتهاكات مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير الأخير. ويتبين بوضوح من نمط الانتهاكات أنها على شاكلة الانتهاكات التي سبق الإبلاغ عنها، بما في ذلك إنجاز إصلاحات وتحسينات طفيفة غير مأذون بها في المواقع العسكرية على طول خطّي وقف إطلاق النار، والإفراط في تزويد هذه المواقع بالأفراد العسكريين؛ وارتكاب حروقات بسيطة للمجال الجوي للمنطقة العازلة؛ وتصوير مواقع الخصم، وتحديد اتجاهات القوات القادمة برا انطلاقاً من مراكز المراقبة؛ وتوغّل القوات البرية التابعة لكلا الطرفين بشكل محدود في المنطقة العازلة؛ والأهم من ذلك، تقييد حركة الأمم المتحدة عند نقاط دخول المنطقة العازلة.

١١ - ومن الأمور التي لا تزال مثار قلق حوادث سوء الانضباط التي يرتكبها جنود حديثو العهد بالخدمة في مراكز المراقبة على طول خطّي وقف إطلاق النار كليهما، على نحو ما لوحظ في الفترة السابقة المشمولة بالتقرير وأشار إليه في تقريره الأخير (S/2007/328). وقد شملت هذه الحوادث تلقيم الأسلحة وتصويبها في اتجاه الخصم. وظلت الحوادث تقع في معظمها في أماكن ترابط القوات المتعادية على مقربة شديدة من بعضها البعض في المدينة

القديمة في نيقوسيا. وفي هذا السياق، أرحب بالاقتراحات التي قدمها كلا الجانبين من أجل سحب أفرادهما العسكريين من المناطق الحساسة، ولا سيما في نيقوسيا.

١٢ - وحافظت قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص على علاقة عمل وثيقة مع القوات المتعادية. وبناء على طلب مجلس الأمن في قراره ١٧٥٨ (٢٠٠٧) المؤرخ ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، انخرطت القوة مع كلا الجانبين في مناقشات حول مذكرة عام ١٩٨٩ بهدف التوصل إلى اتفاق مبكر بشأن صياغتها.

١٣ - وتظل الحالة في منطقة شارع ليدرا حساسة نظرا لأن القوات التركية ما فتئت تحاول، طوال الفترة المشمولة بالتقرير، بسط سيطرتها على حيز من المنطقة العازلة يقع بمحاذاة نقطة العبور الجديدة المقترحة. وفي أيار/مايو ٢٠٠٧، تحركت القوات التركية جنوب خط وقف إطلاق النار الخاص بها فدخلت المنطقة العازلة من تلك الناحية، ثم أحلت جزءا من شارع ليدرا. وأفادت دوريات قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص بوقوع حوادث توغل لاحقة على يد القوات التركية في شارع ليدرا وفي منطقة "نزهة الأربع دقائق" المتنازع عليها الواقعة في المدينة القديمة في نيقوسيا شرق شارع ليدرا. وتصاعدت حدة التوترات بين القوات المتعادية في المنطقة على امتداد حزيران/يونيه ٢٠٠٧، وهي الفترة التي شهدت تكسّر جزء من الحاجز الذي نصبه الحرس الوطني غداة تدمير الحائط الذي كان يسدّ شارع ليدرا في السابق. وادّعى الحرس الوطني أن هذا الضرر ناجم عن مقذوف أطلقه جندي تركي كان قد دخل المنطقة العازلة؛ وتعذر على قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص تأكيد ذلك الادعاء. وقامت القوات التركية، بعدئذ، بتركيب كاميرا للمراقبة بالفيديو على خط وقف إطلاق النار الخاص بها الذي يشرف على شارع ليدرا، فأبدت قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص احتجاجها على الأمر، وما زالت القوة تتفاوض بشأن هذه المسألة مع القوات التركية. وتواصل القوة انخراطها بشدة مع كلتا القوتين المتعاديتين لتيسير فتح نقطة عبور في شارع ليدرا.

١٤ - وفي مطلع فصل الصيف، تضررت عدة أماكن في المنطقة العازلة من جراء عدد من الحرائق الخطيرة التي شبت فيها. ورغم قيام القوة بإخماد تلك الحرائق كلها بمساعدة إدارة إطفاء الحرائق التابعة لكل من الطائفتين، فإن قرب الحرائق من خطّي وقف إطلاق النار ومن المناطق الملوغمة هدّد بتصعيد التوترات بين القوات المتعادية. واندلع أشد الحرائق خطرا في منطقة تقع شمال غرب أثينيو على مقربة من خط وقف إطلاق النار الخاص بالقوات التركية، إذ انتشر الحريق في منطقة ملغومة منسوبة للقوات التركية، مما تسبب في انفجار بعض

الألغام. وعقب ذلك الحادث، توصلت قوة الأمم المتحدة والقوات التركية إلى اتفاق بشأن تحديد "منطقة أمان" تحيط بالمناطق الملوغمة، وتعليم حدود حقول الألغام بشكل أوضح.

١٥ - ورغم الدعوة إلى ضبط النفس التي وجهتها إلى الطرفين في تقريره السابق، فقد أجرى كلا الطرفين مناورات عسكرية. ففي حزيران/يونيه ٢٠٠٧، أكملت القوات التركية مناورة بحرية تحت اسم "مناورة سي وولف ٢٠٠٧" كانت تجريها في المياه الدولية شمال قبرص. وأجرى الحرس الوطني "مناورة ديميتير" في تموز/يوليه ٢٠٠٧، وهي عبارة عن مناورة للدعم اللوجستي. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، أكمل الحرس الوطني "مناورة نيكيفوروس"، التي جرى فيها تعبئة عدد أكبر من جنود الاحتياط، وأجريت على نطاق أوسع مما لوحظ في السابق. وعلى امتداد فترة المناورة التي استغرقت خمسة أيام، لاحظت قوة الأمم المتحدة تزايد الحركة العسكرية برا وجوا على الطرق الواقعة جنوب المنطقة العازلة. وأجرت القوات التركية، ردًا على ذلك، "مناورة توروس" في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، التي كانت تشبه المناورة التي أجريت في عام ٢٠٠٦. وفي هذا السياق، أرحب بالمقترحات التي قدمها إليّ كلا الزعيمين من أجل وقف المناورات العسكرية قرب المنطقة العازلة.

١٦ - وما زالت القوات التركية تنتهك الوضع القائم في ستروفيليا، حيث ظلت تزود مركزها للاتصال على نحو منتظم بعدد مفرط من الموارد البشرية، وفرضت قيودا على حركة قوة الأمم المتحدة في المنطقة. وتوسّع نطاق تلك القيود ليشمل رفض وصول القوة إلى مركز الاتصال التابع لها. وما زالت القوات التركية تحد بشدة من إمكانية وصول القوة إلى المنطقة المحاطة بالأسوار في فاروشا وقيامها بعمليات هناك. وتواصل الأمم المتحدة تحميل الحكومة التركية مسؤولية الوضع القائم في فاروشا. وما زالت القيود الصارمة التي يفرضها الجانب القبرصي التركي على حركة الأمم المتحدة في بعض أجزاء شبه جزيرة كارباس تعوق عمليات المساعدة الإنسانية والرصد في المنطقة. ويحتفظ كلا الطرفين بمواقع مراقبة، على نحو ما أشرت إليه في تقريره السابقين (S/2006/931، الفقرتان ١٤ و ١٥؛ و S/2007/328، الفقرات ١٣ و ١٨ و ١٩)، في انتهاك للوضع القائم في منطقة دهيرنيا. وقامت القوات التركية بتعزيز نقطة التفتيش في جيب لاروجينا، التي أشرت إليها في تقريره المؤرخ أيار/مايو ٢٠٠٦ (S/2006/315، الفقرة ١٣)، ورابطت فيها على نحو غير منتظم، في انتهاك للاتفاق المحلي الدائم. وتواصل قوة الأمم المتحدة الاحتجاج على هذه المسألة، مطالبة بإزالة هذا الموقع.

باء - إزالة الألغام

١٧ - في الفترة ما بين كانون الثاني/يناير وتموز/يوليه ٢٠٠٧، احتفظ مركز الإجراءات المتعلقة بالألغام بفريق واحد في البلد، وأصبح يعمل بقدرة مخفضة بسبب ما أبداه السيد طلعت من تحفظات إزاء اتخاذ الاتحاد الأوروبي مصدرا لتمويل المشروع. وفي ١٣ آب/أغسطس ٢٠٠٧، وعقب حل الخلاف بشأن التمويل، بدأت من جديد عمليات إزالة الألغام على نطاق محدود في مناطق ملغومة غير منسوبة لأي من الجانبين. ومنذ ذلك الحين، طهر المركز عددا من حقول الألغام المجهولة الأصل، مما رفع مساحة الأرض المطهّرة إلى ما مجموعه ٥٦٦ ٤١٥ مترا مربعا بالنسبة للفترة قيد الاستعراض. وما زالت المناقشات جارية بشأن تطهير حقول الألغام المتبقية المجهولة الأصل.

١٨ - واستؤنفت المفاوضات في ٢٢ آب/أغسطس ٢٠٠٧ بين قوة الأمم المتحدة والقوات التركية بغرض تحديد بنود بروتوكول تطهير المناطق الملغومة المتبقية في المنطقة العازلة المنسوبة إلى القوات التركية. ووافقت القوات التركية حتى الآن، من حيث المبدأ، على تطهير المناطق الملغومة غير الخلافية المنسوبة إليها، وتطهير مناطق ملغومة أخرى تقع في المنطقة العازلة على مقربة من خط وقف إطلاق النار الخاص بها. وتواصل القوة حث القوات التركية بشكل نشط على وضع الاتفاق البروتوكولي في صيغته النهائية. وحالما ينجز ذلك الاتفاق، سيقوم مركز الإجراءات المتعلقة بالألغام بمحشد ثلاثة أفرقة أخرى معنية بالإجراءات المتعلقة بإزالة الألغام.

جيم - إعادة الأوضاع إلى طبيعتها والمهام الإنسانية

١٩ - واصلت قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، بالتعاون مع شركائها الدوليين وأصحاب الشأن المحليين، مساندة أنشطة بناء الثقة الرامية إلى تشجيع التفاعل بين الطائفتين عبر المنطقة العازلة.

٢٠ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، سجلت القوة عبور ٧٠٠ ٠٠٠ شخص من كلا الجانبين عبر المنطقة العازلة، في حين نُقلت سلع تناهز قيمتها ٨٣٢ ٠٠٠ جنيه قبرصي (حوالي ١,٧ مليون دولار أمريكي) من الجزء الشمالي إلى الجزء الجنوبي للجزيرة، ونُقلت سلع تناهز قيمتها ١٧٨ ٠٠٠ جنيه قبرصي (حوالي ٣٥٦ ٠٠٠ دولار) في الاتجاه المعاكس.

٢١ - وواصلت القوة، كجزء من جهودها الشاملة لإحلال الثقة بين القبارصة، إجراء مناقشات رامية إلى تيسير التوصل إلى اتفاق بشأن فتح معبر شارع ليدرا. وفي المقترحات التي

قدمها كل من السيد بابادوبولوس والسيد طلعت بشأن تدابير بناء الثقة، أعطى الاثنان أولوية لفتح هذا المعبر. وعرضت هذه المقترحات أيضا نهج كل من الزعيمين إزاء فتح معبر كاتو بيرغوس - سيسيليرماك (ليمينيتيس) في شمال غرب قبرص. وتحضيرا لاحتمال فتح هذا المعبر، أنجز الجانب القبرصي اليوناني أعمال التشييد في غرب خط وقف إطلاق النار الذي يشرف عليه الحرس الوطني خارج المنطقة العازلة، في حين أبلغ الجانب القبرصي التركي القوة عن عدم اعترامه النظر في مسألة هذا المعبر إلا بعد فتح معبر شارع ليدرا.

٢٢ - وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، يَسَّرَت القوة تنظيم ٥٥ لقاء ضمّت الطائفتين، وشارك فيها ٦٨٠ ٢ شخصا من الجانبين. وقد عُقدت تلك اللقاءات في فندق ليدرا بالاس الذي يقع في المنطقة العازلة، وما برح الطرفان يعتبرانه موقعا محايدا أساسيا لاستضافة الأنشطة المشتركة بين الطائفتين.

٢٣ - واستمر عقد الاجتماعات الشهرية الدورية بين قادة الأحزاب السياسية للقبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك في فندق ليدرا بالاس بإشراف سفارة سلوفاكيا. ونتيجة للاتفاق على عدد من تدابير بناء الثقة بين الطائفتين التي أُشير إليها في تقرير السابِق، شارك قادة الأحزاب في مباراة لكرة القدم وقاموا بزيارة مشتركة إلى كل من مسجد هالة سلطان الثقي في الجنوب وكنيسة القديس برنابا في الشمال. وأكّد قادة الأحزاب من الجانبين أن مثل هذه الأنشطة المشتركة بين الطائفتين سوف تستمر وأُعربوا عن اعتقادهم أنها تشكل خطوة إيجابية للتقريب بين الطائفتين وتعبيرا عن احترامهما للمواقع الدينية والثقافية في قبرص. وفي ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، أصدر قادة الأحزاب السياسية بيانا مشتركا دعوا فيه السيد بابادوبولوس والسيد طلعت إلى اتخاذ إجراءات حازمة بشأن فتح معبر شارع ليدرا. وتحقيقا لذلك الغرض، أُعربوا عن رغبتهم في زيارة هذا الموقع من المنطقة العازلة. وعرضت القوة توفير دعمها الكامل لتيسير تنفيذ هذه المبادرة الإيجابية.

٢٤ - وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، نظم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عبر مبادرته لبناء السلام المسماة "العمل لإحلال التعاون والثقة" أكثر من ١٠٠ نشاط مشترك بين الطائفتين ضمّت ٧ ٥٠٠ قبرصي من جميع المناطق. وتموّل هذه المبادرة حاليا ١٢٠ مشروعا لبناء السلام تشارك فيها ١٣٥ منظمة وجماعة قبرصية من الطائفتين. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، استخدم خبراء من القبارصة الأتراك والقبارصة اليونانيين أحد هذه المشاريع، وهو المنتدى المعني بحالات الطوارئ المتعلقة بتفشي الأمراض يضم الطائفتين بشأن انتشار الحمى القلاعية. وفي الوقت نفسه، ركز برنامج "الشراكة من أجل المستقبل" الذي ينفذه البرنامج الإنمائي

وتموّل عبره اللجنة المعنية بالمفقودين وأنشطة إزالة الألغام، على مشاريع البنى التحتية وإعادة التأهيل وتنمية القطاع الخاص.

٢٥ - ومنذ صدور تقريره السابق، نفذت القوة ٦٢ نشاطا شملت إرسال قوافل محملة بالمساعدات الإنسانية وإجراء زيارات لأغراض إنسانية من أجل تقديم الدعم إلى ٣٨٤ قبرصيا يونانيا و ١٤٢ مارونيا يقيمون في الجزء الشمالي من الجزيرة. كما واصلت تقديم المساعدة للقبارصة الأتراك الذين يعيشون في الجزء الجنوبي للحصول على وثائق الهوية والمسكن وخدمات الرعاية الاجتماعية والرعاية الطبية وفرص العمل والتعليم. وما برحت القوة تتلقى بقلق تقارير عن تدمير منازل للقبارصة اليونانيين في كارباس، من ضمنها مساكن أولئك الذين أعربوا عن رغبتهم في العودة إلى الشمال. وفي هذا السياق، ذكرت اللجنة الجانب القبرصي التركي مرارا، بضرورة احترام حقوق الملكية، بما في ذلك في الحالات التي تبقى فيها المساكن غير مأهولة.

٢٦ - ولم تفتح المدرسة الابتدائية للتعليم باللغة التركية في ليماسول أبواها بعد. ولا تزال الإجراءات الرسمية للنظر في الدعوى المرفوعة من نقابة المعلمين القبارصة الأتراك لدى المحكمة العليا لجمهورية قبرص لضمان حق القبارصة الأتراك في تحصيل العلم بلغتهم الأم جارية، وقد أُرجئت في المرة الأخيرة حتى ١٢ تشرين الأول/أكتوبر. ولم يحدد بعد تاريخ لعقد الجلسة. في هذه الأثناء، يرتاد أكثر من ٦٠ طفلا ناطقا باللغة التركية في ليماسول المدرسة القبرصية اليونانية الموجودة، التي تُدرّس فيها اللغة التركية.

٢٧ - وما برحت إدارة الأنشطة المدنية في المنطقة العازلة خارج المناطق المخصصة للاستخدام المدني تشكل أحد التحديات الأساسية التي تواجهها القوة. ويساور البعثة القلق إزاء الزيادة المطردة التي تشهدها طلبات تنفيذ أنشطة مدنية في المنطقة العازلة، خارج المناطق المخصصة للاستخدام المدني، ولا سيما بشأن المقترحات المتعلقة بتنفيذ مشاريع تجارية واسعة النطاق. وإذا لم يعالج هذا الوضع، فلن يمكن تحمل المنحى الذي تسلكه الأنشطة المدنية وحجمها في المنطقة العازلة، نظرا لوجود القوتين المسلحتين المتعارضتين، فحسب، بل سيقوض الوضع المذكور أيضا ولاية القوة المتمثلة في صون سلامة هذه المنطقة، الأمر الذي يُحتمل أن يؤثر سلبا في الأمن.

٢٨ - وتأذن القوة بتنفيذ أنشطة مدنية في المنطقة العازلة كلما اعتبرت أن تلك الأنشطة لن تثير التوتر بين القوتين المتناحرتين ولن تتعارض واحتياجات القوة لتنفيذ عملياتها. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وافقت القوة على ١٢ مشروعا من هذا النوع، من بينها تشييد خزان لمياه الري وحفر بئر ارتوازية عامة في منطقة بيريسسترونا/كنغزكوي. وتعتقد القوة أن

من مصلحة جميع الأطراف المعنية التقييد بالإجراءات التي تعتمدها لتنفيذ الأنشطة المدنية في المنطقة العازلة، ولا تنفك عن مناقشة الطرفين توفير الدعم في هذا الصدد. وتلقت القوة من المفوضية الأوروبية رأياً قانونياً يؤكد أنه يتعين على الاتحاد الأوروبي احترام ولاية قوة الأمم المتحدة المنشأة بموجب قرار مجلس الأمن قبل انضمام قبرص إلى الاتحاد الأوروبي. وأفادت المفوضية الأوروبية أن سلطة القوة في المنطقة العازلة تحوّلها وقف الأنشطة المدنية في حالة وجود شواغل أمنية، وأنه لا ينبغي أن تقف تشريعات الاتحاد الأوروبي في طريق تنفيذ ولاية قوة الأمم المتحدة أو أن تهدد سلطتها.

٢٩ - وفي قرية بيلا المختلطة الواقعة في المنطقة العازلة، واصلت القوة العمل مع الطائفتين، بما في ذلك بشأن مسائل ذات صلة بالأنشطة المدنية التي تنفذ في المنطقة العازلة خارج المناطق المخصصة للاستخدام المدني. وفي ١٨ آب/أغسطس، توتر الوضع بسبب قيام شركة Kibris Turk Elektrik Kurumu بوصل خط لنقل الطاقة من شبكة الهيئة القبرصية للكهرباء إلى شبكة كهربائية قائمة على هضبة بيلا. وتواصلت القوة بالتوسط لدى الجانبين لحل هذه المشكلة القائمة بينهما.

٣٠ - وظلت القوة تواجه صعوبات في التوسط بشأن مسائل ذات صلة بالمواقع والمباني الدينية رغم مناقشتها المستمرة للطائفتين بالاتفاق على طرائق عملية لمعالجة مثل هذه المسائل. وفي أعقاب اجتماع سيادة رئيس أساقفة نوحا جاستينا وسائر أنحاء قبرص، كريسوستوموس الثاني، ورئيس الشؤون الدينية في الشمال السيد أحمد يونلور، على النحو المذكور في تقريرتي السابق (S/2007/328، الفقرة ٣٢)، أجرى ممثلي الخاص اتصالات مع الجانبين لإعداد قوائم بالمواقع الدينية الهامة لكل من المجموعتين، التي تحتاج لإصلاح وترميم. ومع الأسف، لم تسفر هذه الجهود حتى الآن عن نتائج ملموسة.

٣١ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اضطلعت القوة بتيسير إقامة ستة احتفالات دينية وتذكارية في المنطقة العازلة وفي كل من شطري الجزيرة. ففي ١٧ تموز/يوليه، صلّى أكثر من ١٠٠٠ قبرصي يوناني في كنيسة القديسة مارينا في منطقة ديرينا، وفي ٢٧ أيلول/سبتمبر، حضر ١٣٠ قبرصياً يونانياً الصلاة في كنيسة القديس نيوفيتوس المرممة حديثاً في قرية ترولي. وفي ٢٢ تموز/يوليه، حضر ٢٠٠ ماروني الصلاة في دير النبي إيليا في الجزء الشمالي من الجزيرة. وفي ١ و ٢ أيلول/سبتمبر، سافر حوالي ٣٠٠ قبرصي يوناني إلى مورفو للصلاة في كنيسة القديس ماماس، وفي ٨ أيلول/سبتمبر، وللمرة الأولى منذ أحداث عام ١٩٧٤، اجتمع حوالي ٥٠٠ قبرصي يوناني للصلاة في كنيسة القديس جاورجيوس وكنيسة باناجيا تون بيرفوليون. وفي ٦ تشرين الأول/أكتوبر، شارك ٥٠ قبرصياً يونانياً في القداس الإلهي في

دير القديس برنابا، وفي ٨ آب/أغسطس، قام ٦٥٠ قبرصيا تركيا أثناء سفرهم عبر الجزء الجنوبي من الجزيرة بزيارة كوكينا/إيرنكوي في سياق احتفال تذكاري سنوي.

٣٢ - ومضت القوة في إقامة الاتصالات مع الجانبين في ما يتعلق بالقضايا الجنائية والمسائل ذات الصلة بالمعابر بين شطري الجزيرة. ويسرت تنفيذ ٢١ عملية إجلاء طبي من الشمال، ونقل رفات اثنين من القبارصة اليونانيين ليدفنا في قريتهما في منطقة كرباس في الشمال. وتستمر زيارات السجون وإجراء المقابلات مع المحتجزين والموظفين المعنيين. ويوجد حاليا ٢٠ قبرصيا تركيا محتجزا في الجنوب، واثنان من القبارصة اليونانيين محتجزين في الشمال. لكن بشكل عام، وعلى الرغم مما بذلته القوة من جهود، لم يُحرز أي تقدم إضافي في توثيق التعاون في مسائل إنفاذ القانون.

٣٣ - وعززت القوة تعاونها مع السلطات المحلية لمكافحة أنشطة تشكل تحديا مباشرا لسلطتها، مثل الصيد غير المشروع ورمي النفايات في المنطقة العازلة. وترحب البعثة بالتشريع الذي اعتمد مؤخرا والذي يحظر رمي النفايات غير المشروع، وكذلك بتشكيل فرقة عاملة معنية بشؤون الصيد تابعة للشرطة القبرصية، تعمل الآن عن كثب مع الشرطة التابعة لقوة الأمم المتحدة لوضع حد للصيد غير المشروع ونصب الشراك للطيور. وآمل أن يساعد هذا التعاون في منع وقوع حوادث من قبيل تلك التي وقعت في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر عندما أطلق بعض الصيادين النار على هدف يبعد ٥ أمتار تقريبا عن دورية تابعة للقوة كانت تحاول إخراجهم من المنطقة العازلة.

٣٤ - واستمرت القوة في تشجيع إقامة الاتصالات بين الطائفتين بشأن المسائل المتصلة بالقضايا الجنسانية. وأجريت مناقشات مع مستشار زعيم القبارصة الأتراك للشؤون الجنسانية المعين حديثا ومع قبارصة يونانيين يُعنون بهذه الشؤون. وواصل ممثلي الخاص إجراء الاتصالات مع الفريق الرفيع المستوى المعني بالسياسات الخاصة بالمرأة المشكل من الطائفتين، لمناقشة مسائل التعاون بينهما.

رابعاً - اللجنة المعنية بالمفقودين في قبرص

٣٥ - في الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت اللجنة مشروعها المنفذ على صعيد الطائفتين والمتعلق باستخراج رفات المفقودين وتحديد هويتهم وإعادة الرفات إلى ذويهم. وقامت حتى الآن أفرقة مكونة من علماء من القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك باستخراج رفات ما يزيد على ٣٥٠ شخصا على جانبي المنطقة العازلة. وخضع رفات أكثر من ٢٥٠ مفقودا للفحص في معمل البحوث الأنثروبولوجية المشترك بين الطائفتين والتابع للجنة، الذي يقع في

المنطقة المشمولة بحماية الأمم المتحدة في نيقوسيا. وفي أثناء شهري تموز/يوليه وآب/أغسطس وعقب إجراء التحاليل الجينية، انتهت الأفرقة من تحديد هوية أصحاب المجموعات الأولى من الرفات، وتسلمت بناء على ذلك ٥٧ أسرة رفات أقاربها المفقودين.

٣٦ - وظلت اللجنة تنعم بتأييد سياسي وجماهيري واسع. وإنني أشيد بأبناء الطائفتين لإبدائهم الاحترام اللازم إزاء إعادة المجموعات الأولى من الرفات، وهي مرحلة هامة وحساسة للطائفتين على حد سواء. كما أشجع جميع الأطراف المعنية على الاستفادة من هذا الزخم بهدف التوصل إلى التسوية النهائية حتى يتسنى طي صفحة هذه المسألة الأليمة.

خامسا - الجوانب المالية والإدارية

٣٧ - اعتمدت الجمعية العامة، في قرارها ٢٨٠/٦١ المؤرخ ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، مبلغا إجماليا قدره ٤٦,٦ مليون دولار (صافيه ٤٤,٦ مليون دولار) للإنفاق على قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨. وأود، في هذا الصدد، أن أعرب عن امتناني لحكومة قبرص لتبرعها بثالث تكاليف القوة وهو ما يعادل ١٥,٥ مليون دولار، ولحكومة اليونان لتبرعها بمبلغ ٦,٥ ملايين دولار، وأدعو غيرهما من البلدان والمنظمات للاقتداء بهما حتى يمكن تخفيض تلك الحصة من تكاليف القوة التي تُعطى من الاشتراكات المقررة.

٣٨ - وإذا ما قرر مجلس الأمن تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة لفترة إضافية مدتها ستة أشهر، فستقتصر تكاليف الإنفاق على القوة على المبلغ الذي تقره الجمعية العامة.

٣٩ - وفي ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٧، بلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة للحساب الخاص للقوة عن الفترة من ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٣ إلى ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ ما قدره ٢٢,٢ مليون دولار. وقد بلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة بالنسبة لجميع عمليات حفظ السلام في التاريخ نفسه ٢٤٧٩,٩ مليون دولار.

٤٠ - ولم يتم رد تكاليف القوات وتكاليف المعدات المملوكة للوحدات إلا عن الفترة المنتهية في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ والفترة المنتهية في ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٦، وذلك نظرا للتأخير في سداد الاشتراكات المقررة.

سادسا - ملاحظات

٤١ - في الفترة المشمولة بالتقرير السابق، ظلت الحالة على امتداد خطي وقف إطلاق النار هادئة ويسودها الاستقرار. وتعاونت قوات الجانبين مع قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، وامتنعت بشكل عام عن الإتيان بأية أعمال من شأنها تعطيل الجهود الرامية إلى استئناف المفاوضات السياسية. بيد أن سعي الأفراد من السكان المدنيين إلى ممارسة حقوق الملكية الخاصة بهم في المنطقة العازلة، غير عابئين بالاعتبارات الأمنية ولا بالولاية المنوطة بالقوة، ما زالت تؤثر سلبا على السلامة والاستقرار في تلك المنطقة. وفي هذا الصدد، ستواصل قوة الأمم المتحدة دعم الأنشطة المدنية في المنطقة العازلة من منطلق الاحترام الكامل لحقوق الملكية. بيد أنه لن يُسمح بأن تكون تلك الأنشطة على حساب الاستقرار والأمن اللذين تتحمل الأمم المتحدة المسؤولية المباشرة عنهما. وأناشد أفراد الطائفتين على حد سواء أن يحترموا الولاية المكلفة بها قوة الأمم المتحدة والمتمثلة في الحفاظ على السلام والأمن في تلك المنطقة. وأعرب، في هذا السياق، عن ترحيبي بالرأي القانوني الذي أبدته المفوضية الأوروبية والمؤيد لهذا الموقف. كما أنني أكرر التعبير عن اعتقادي بأن الحالة ستشهد مزيدا من التحسن إذا قبل كلا الجانبين مذكرة عام ١٩٨٩ التي ظلت الأمم المتحدة تطبقها على مدى الثمانية عشر عاما الماضية لتنظيم الأنشطة في المنطقة العازلة. ويجدوني الأمل في أن يقبل الجانبان بتلك المذكرة دون إبطاء.

٤٢ - وعلى مدى الأشهر الستة الماضية، لم يُحرز أي تقدم في مجال تنفيذ اتفاق ٨ تموز/يوليه ٢٠٠٦ رغم أن كلا الطرفين يواصل علنا إبداء التأييد للمبادئ المتضمنة فيه، والمتمثلة في استناد التسوية الشاملة إلى قيام اتحاد فيدرالي يتألف من منطقتين ويضم طائفتين وإلى تحقيق المساواة السياسية بين الجانبين.

٤٣ - والخطوط العريضة للحل لا تخفى على أحد، وسوف تقوم على الكم الكبير من الإنجازات والاتفاقات الأساسية المتعلقة بالبارامترات الراسخة التي عملت الأطراف على إرسائها على مدى العقود الماضية. وهو ما يمكن بل ينبغي، لأي من الجانبين، الاستفادة منه في سعيهما للتوصل إلى تسوية مستقبلية. ويهدف اتفاق ٨ تموز/يوليه، وغيره من الإيضاحات الإجرائية المتفق عليها التي أعقبته، إلى تيسير المحادثات المباشرة لا عرفلتها. وبالنظر إلى هذه الحقائق، فإنه من الصعب ألا نخلص إلى أن انعدام الإرادة السياسية للالتزام الكامل يشكل عقبة هامة تحول في الوقت الحاضر دون إحراز تقدم. وينبغي على جميع الأطراف أن تكون على قدر أكبر من المرونة وأن تبدي المزيد من الشجاعة على الصعيد السياسي. ومن المخيب

للآمال، في هذا السياق، أن ينفذ الاجتماع المعقود بين الزعيمين في ٥ أيلول/سبتمبر دون أن تنبثق عنه أية نتائج ملموسة وأن يكون إلا فرصة ضاعت على القبارصة كافة.

٤٤ - بيد أنني أعرب عن ترحيبي بمختلف المقترحات التي قدمها الزعيمان، والتي تنص على تدابير لبناء الثقة. ومن شأن تنفيذ هذه المقترحات سريعا أن يؤدي إلى تصفية الأجواء في الجزيرة إلى حد كبير. وأود أيضا أن أحث الطرفين على وضع حد لتبادل الاتهامات بينهما، حسبما اتفق عليه الزعيمان في ٨ تموز/يوليه ٢٠٠٦، حتى يسود المناخ الملائم في الجزيرة.

٤٥ - وكما ذكرت في تقريرتي السابق، فإنني أعتقد اعتقادا راسخا بأن مسؤولية إيجاد حل تقع على عاتق القبارصة أنفسهم. وقد يكون العام المقبل عاما حاسما بالنسبة للمساعي الرامية إلى التوصل لتسوية شاملة. ولن تتأتى الفرصة لإحراز تقدم أو وضع مبادرات جديدة محتملة إلا بوجود الإرادة السياسية التي تسفر عن أفعال ملموسة.

٤٦ - ويشكل المجتمع المدني النشط والمزدهر عنصرا هاما في عملية التغلب على ثقافة يسودها التحيز وعاملا أساسيا بالنسبة للعملية السياسية. وينبغي تشجيع جميع القبارصة على أن يكون لهم نشاط أكبر في ذلك المجال. ويتعين أيضا مراعاة المقترحات التي قدمها الزعيمان بشأن الدور الذي يمكن للمجتمع المدني الاضطلاع به.

٤٧ - ومن المؤسف أن النقاش الجاري بشأن رفع العزلة المفروضة على القبارصة الأتراك تحول إلى نقاش بشأن الاعتراف بهم. فالاعتراف أو المساعدة على الانفصال أمر يناهض بشكل جلي قرارات مجلس الأمن. وينبغي عوضا عن هذا أن يكون الهدف هو تحقيق المزيد من التكافؤ بين الجانبين على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، وذلك عن طريق مواصلة تعزيز التنمية في أوساط الطائفة القبرصية التركية، حتى يتسنى إعادة توحيد شطري الجزيرة بأقل قدر ممكن من الصعوبات. وجددير بالملاحظة أن إقامة صلات اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو رياضية أو ما شابه ذلك من أنواع الصلات أو الاتصالات لا تشكل اعترافا بالطرف الآخر، بل إنها على العكس من ذلك ستعود بالفائدة على القبارصة كافة من خلال بناء الثقة وإيجاد قدر أكبر من تكافؤ الفرص، مما يسهم كثيرا في إعادة توحيد شطري الجزيرة. ولذلك، فمن المهم أن تقوم من جديد كل الأطراف الفاعلة المعنية بوضع النقاش الدائر والأنشطة التي تضطلع بها على مسار تحقيق هذا الهدف الحوري، بما يتفق وقرارات مجلس الأمن.

٤٨ - وألاحظ بارتياح أن الجانب القبرصي التركي قد تغلب على ما كان يعتريه من قلق إزاء التمويل المقدم من الاتحاد الأوروبي من أجل إخلاء المنطقة العازلة من الألغام. وبغض النظر عن هذا التطور الإيجابي، فإنه مما يدعو إلى الأسف أن المناقشات بشأن البروتوكول الذي ينظم تنفيذ بقية أعمال إزالة الألغام لا تسير بالسرعة المرجوة. وأود بناء على ذلك أن

- أحث على تسوية هذه المسألة في أقرب وقت ممكن لكي يتسنى وضع الالتزامات التي قطعها الجانبان القبرصي التركي والتركي بإخلاء المنطقة العازلة تماما من الألغام موضع التنفيذ.
- ٤٩ - ومما يسرني أن اللجنة المعنية بالمفقودين ما زالت تحافظ على الزخم المحقق وتسير قدما صوب تسوية واحد من أشد جوانب مشكلة قبرص إيلاما. وسيتوقف نجاح هذه المساعي المشتركة بين الطائفتين على استمرار إبداء الجانبين الاحترام وضبط النفس المحمودين، وهو ما سمح ببذل الجهود إزاء هذه العملية الإنسانية دون النظر إلى الاعتبارات السياسية. وآمل في أن يمكن للتقدم المحرز في هذا المجال أن يساهم نحو تحقيق المزيد من التفاهم بين الطائفتين.
- ٥٠ - ومن المهم أن تعمل جميع الأطراف المعنية بمسألة قبرص على تعزيز مناخ موات للجهود الرامية إلى التوصل لتسوية شاملة. وأعرب، في هذا الصدد، عن امتناني للدعم الذي يقدمه أعضاء مجلس الأمن وغيرهم من الأطراف المعنية لمساندة جهودنا الجماعية المبذولة في نيويورك وفي الجزيرة على حد سواء.
- ٥١ - وبالنظر إلى ما ورد أعلاه وفي غياب تسوية شاملة للمسألة، أعتقد أن قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص لا تزال تقوم بدور حيوي في الجزيرة. ولذلك، أوصي مجلس الأمن بأن يمدد ولاية القوة لفترة ستة أشهر أخرى تنتهي في ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٨.
- ٥٢ - وختاما، أود أن أعرب عن امتناني لممثلي الخاص ورئيس البعثة، السيد مايكل مولر، ولقائد القوة، اللواء رافاييل بارني، ولأفراد القوة رجالا ونساء لكفاءتهم وتفانيهم في إنجاز المسؤوليات التي عهد بها إليهم مجلس الأمن.

المرفق

البلدان المساهمة بالأفراد العسكريين وأفراد الشرطة المدنية
(في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧)

الأفراد العسكريون	البلد
٢٩٤	الأرجنتين*
٢٠٠	سلوفاكيا**
١	كندا
٢٧٢	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
٥	النمسا
٨٤	هنغاريا
٨٥٦	المجموع
أفراد شرطة الأمم المتحدة	
٤	الأرجنتين
١٥	أستراليا
١٨	أيرلندا
٤	إيطاليا
٥	البوسنة
٧	السلفادور
٤	كرواتيا
١	الهند
٨	هولندا
٦٦	المجموع

* تضم الوحدة الأرجنتينية جنودا من باراغواي (١٤) وبيرو (١٤) وشيلي (١٥).

** تضم الوحدة السلوفاكية جنودا من كرواتيا (٤).

